

دور ومساهمة العمالة المهاجرة  
في  
تحقيق التنمية في بلدان الإرسال وبُلدان الاستقبال معاً

ورقة عمل مقدمة إلى  
ندوة "الهجرة وتنقل العمالة العربية لدعم فرص التشغيل"  
(تونس 20-11-2014)

إعداد  
دكتور/ بهجت أبو النصر  
رئيس قسم البحوث والدراسات الاقتصادية  
جامعة الدول العربية

القاهرة

نوفمبر 2014

## مقدمة

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة الخارجية، للعمل أو لأي سبب آخر، من الظواهر الاجتماعية العامة، في معظم المجتمعات العربية. كما أصبحت في حد ذاتها من المتغيرات الرئيسية بالنسبة لهذه المجتمعات. ولم تعد قضية محلية أو وطنية تخص بلداً معيناً، وإنما تشتراك فيها الدول العربية والدول النامية، بل والدول المتقدمة، ولعموميتها وشموليتها صارت تتصف بالعالمية ، ولم تعد في بلد المستقبل(الجاذب) من العوائق والموانع ما يحول دون تنامي الهجرة، بل لقد صار العالم كما يقال: قرية واحدة، إلى جانب تنوع وتعدد مستجدات الحياة الإنسانية، وتطور وسائلها، وبصورة أكثر خصوصية الهجرة التي سهلت وسائلها بتنوع وسائل الانتقال والتحرك من و إلى بلدان الوطن العربي وغيره.

وفي السنوات الأخيرة تضاعفت التأثيرات المختلفة لهذه الظاهرة في كل أرجاء الوطن العربي، سواء منها المصدرة للعمالة أو المستوردة لها، وبسبب سهولة الهجرة ودراوافعها امتدت تلك التأثيرات إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية. ومن خلال المعطيات التي تتواءت بنمو وتفاقم مشكلاتها وعوامل استقرارها، فإن قضية الهجرة تطرح إشكاليات عديدة، منها ما هو على مستوى المجتمعات المصدرة للعمالة، أو على مستوى الدول المستقبلة للمهاجرين، وعلى حد سواء أكانت من دولة عربية إلى أخرى، أو من دولة معينة إلى أخرى، لذلك صارت الهجرة قضية لها آثارها وانعكاساتها الإيجابية والسلبية.

فالهجرة الدولية لها أهميتها في تحقيق التنمية البشرية إذا ما أحسن توظيفها والاستفادة منها، فقد عملت الهجرة على تدعيم النمو الاقتصادي بالدول العربية المرسلة والمستقبلة للعمالة، على حد سواء، ومع ذلك فكثيراً ما يثار إشكاليات حول الهجرة باعتبار أن لها أثراً سلبياً على الدول المرسلة، من خلال هجرة الكفاءات أو نقل أنماط استهلاكية قد لا تكون ملائمة للدول المرسلة للعمالة، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع نسبة المهاجرين لجمالي السكان في الدول العربية المستقبلة، ومن ثم ارتفاع تحويلاتهم المالية إلى الدول الأم أثر شكواً كحا حول الدور الحقيق لها في التنمية الاقتصادية بالدول المستقبلة للعمالة .

لذا فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:-

المبحث الأول: تطور الهجرة بالدول العربية.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للجارة بالدول العربية المرسلة.

المبحث الثالث: دور العمالة في تحقيق أهداف التنمية بدول الاستقبال.

## المبحث الأول

### تطور الهجرة بالدول العربية

تختلف الدول العربية اختلافاً بينا عند الحديث عن الهجرة الدولية ، وهذا الاختلاف نابع من اختلاف وفرة الموارد في تلك الدول ، مما يجعل الدول النفطية تتسم بأنها من الدول المستقبلة للمهاجرين، في حين توصف باقي الدول العربية بأنها مرسلة للمهاجرين ، كما أن وجهة المهاجرين من الدول العربية تختلف من منطقة إلى أخرى، ففي الوقت التي يتركز المهاجرين من المشرق العربي في دول الخليج ، يتوجه معظم المهاجرين من المغرب العربي إلى أوروبا ، كما أن دول الجنوب العربي تتسم بانخفاض عدد المهاجرين منها أو إليها ، لذا فلسهولة تناول الموضوع تم تقسيم المنطقة العربية إلى أربع مجموعات، وذلك على النحو التالي:-

### الهجرة بدول المشرق العربي

تضُم دول المشرق العربي<sup>(1)</sup> أكبر مجموع سكاني في الوطن العربي ، حيث يبلغ مجموع سكانه عام 2013 نحو 179 مليون نسمة بما يمثل نحو 48% من عدد سكان الدول العربية ، وتعتبر دول المشرق العربي من أهم المناطق الموفدة للهجرة، حيث أصبحت هذه الهجرة في العقود الأخيرة ظاهرة مجتمعية بارزة، ومن ثم تعد موضوعاً محورياً له انعكاسات عدّة على التنمية الاقتصادية بتلك الدول، وقد بلغ المخزون التراكمي للمهاجرين من دول المشرق العربي نحو 12.3 مليون عام 2013 مقابل نحو 8.1 مليون عام 2000 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 1.4% خلال الفترة، والجدير بالذكر أن دول المشرق العربي لم تقتصر على إرسال المهاجرين فحسب، بل تستقبل الدول السبع مهاجرين في نفس الوقت، فقد بلغ عدد المهاجرين لدول المشرق العربي نحو 6.1 مليون نسمة عام 2013 مقابل 4.2 مليون مهاجر عام 2000 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ نحو 1.25%.

<sup>(1)</sup> يقصد بدول المشرق العربي : مصر ، العراق، الأردن، لبنان ، فلسطين، سوريا، و اليمن.

والجدير بالذكر أن المهاجرين لدول المشرق العربي إلى نسبة السكان لا تمثل أهمية كبيرة باستثناء الأردن وذلك لسبعين ، الأول انخفاض تدفق المهاجرين لباقي الدول، والثاني ارتفاع عدد السكان لهم مما يجعل نسبة المهاجرين لعدد السكان تبدو منخفضة، إلا أن الأردن فترتفع فيها تلك النسبة بشكل ملحوظ حيث تصل إلى نحو 40% ويرجع ذلك؛ لأنخفاض عدد سكان الأردن، للزيادة الطبيعية للاجئين الفلسطينيين فيها، وكذلك بسبب الأوضاع غير المستقرة بدول المشرق العربي بصفة عامة .

وتعتبر دول الخليج مقصدًا رئيسيًا للهجرة الدولية لدول المشرق العربي، مما يعطي أهمية أكبر لموضوع استثمار تلك الهجرة في تحقيق المصالح العربية المشتركة المشتركة، كما تتميز دول المجموعة بأنها مصداً للهجرة ومستقبلة في نفس الوقت خاصة الأردن ولبنان وسوريا. ونتيجة لتطور أوضاع المخزون التراكمي للمهاجرين للداخل والخارج بدول المشرق العربي فقد ارتفع صافي المهاجرين لتلك المجموعة من 3.9 مليون عام 2000 إلى نحو 6.2 مليون عام 2013 بزيادة بلغت نسبتها سنويًا نحو 1.6% وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

### جدول رقم (1)

#### عدد المهاجرين من وإلى بلدان المشرق العربي 2000 – 2013

العدد بالألف

صافي عدد المهاجرين		إلى			من			الدول
2013	2000	معدل التغير	2013	2000	معدل التغير	2013	2000	
3169	2136	75.7	297	169	50.4	3466	2305	مصر
2226	1007	-34.7	96	147	101.2	2322	1154	العراق
-2294	-1537	51.8	2926	1928	61.6	632	391	الأردن
-161	-148	22.7	850	693	26.4	689	545	لبنان
3378	2410	-6.5	257	275	35.4	3635	2685	فلسطين
-720	-346	67.5	1394	832	38.7	674	486	سوريا
592	401	118.8	315	144	66.4	907	545	اليمن
6190	3923	46.5	6135	4188	52.0	12325	8111	جمالية

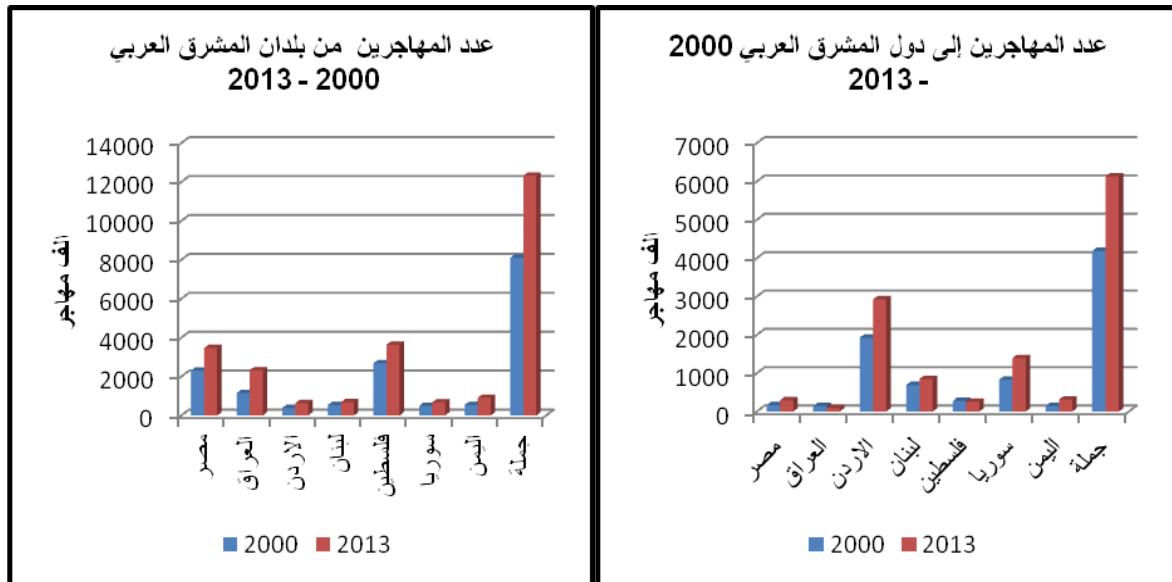
source: united nation, trends in international migrant stock,2013.

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي :-

- بلغ عدد المهاجرين للخارج من دول المجموعة نحو 12.3 مليون مهاجر عام 2013، وتأتي فلسطين كأكبر دولة عربية من حيث المهاجرين منها إلى الخارج، حيث بلغ عدد المهاجرين حتى عام 2013 نحو 3.6 مليون مهاجر مقابل نحو 2.7 مليون مهاجر عام 2000 بمعدل نمو سنوي في المتوسط بلغ نحو 1.19 %، وهذا يعد منطقي في ظل المعاناة التي يعيشها الفلسطينيون في ظل الاحتلال الإسرائيلي.
- تعتبر مصر ثاني أكبر دولة مصدرة للمهاجرين في دول المنطقة، حيث بلغ عدد المهاجرين المصريين بالخارج نحو 3.5 مليون مهاجر عام 2013 مقابل نحو 2.3 مليون مهاجر عام 2000، وتتمثل معظم (الم يكن كل ) المهاجرين المصريين في العمالة المصرية بالخارج .
- تمثل المهاجرين من كل من مصر وفلسطين الجزء الأكبر من إجمالي المهاجرين بدول المجموعة ، فقد بلغت نحو 62 % من الإجمالي عام 2000 ، انخفضت بفعل ارتفاع المهاجرين العراقيين بالخارج نحو 58% بالرغم من الارتفاع في قيمتها المطلقة.
- ساهمت الأوضاع التي تعيشها العراق اعتبارا من عام 2002 في ارتفاع عدد المهاجرين العراقيين بالخارج، مما جعلها تحتل المرتبة الأولى بين دول المجموعة ؛ من حيث معدل الارتفاع في عدد المهاجرين بين عامي 2000، 2013 ، بمعدل ارتفاع بلغ 101% ليبلغ عدد المهاجرين العراقيين بالخارج عام 2013 نحو 2.3 مليون مهاجر، مقابل 1.2 مليون عام 2000.
- بلغ عدد المهاجرين للداخل لدول المجموعة نحو 6.1 مليون مهاجر حتى عام 2013، وتأتي الأردن كأكبر دول المنطقة من حيث استقبالها للمهاجرين، حيث بلغ عدد المهاجرين للأردن عام 2013، نحو 2.9 مليون مقابل نحو 1.9 مليون عام 2000 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 52 %، وهذا يرجع لكونها أكبر الدول استقبلاً للفلسطينيين والسوريين، بالإضافة إلى استقبالها لعدد كبير من العمالة العربية خاصة التي تعمل في مجال البناء.

ويوضح الشكل التالي أن معظم دول المجموعة ارتفاعا في عدد المهاجرين سواء للداخل أو للخارج عام 2013 مقارنة بعام 2000، إلا أن الارتفاع للداخل كان أكثر وضوحا في الأردن وللخارج كان كبيرا إلى حد ما في فلسطين والعراق ومصر وان اختفت أسباب هذا الارتفاع .

شكل رقم (1)



المصدر : المرجع السابق

ثانيا : دول المغرب العربي

يمثل سكان دول المغرب العربي<sup>2</sup> ثاني أكبر إقليم من حيث عدد السكان ، رغم كونه يضم خمس دول فقط ، فقد بلغ عدد سكانه نحو 94 مليون نسمة عام 2013 ، بما يمثل نحو 25% من جملة سكان الوطن العربي ، وتتسم دول المغرب العربي بكونها غير جاذبة للهجرة الدولية باستثناء ليبيا ، لذا فقد بلغ عدد المهاجرين لتلك المجموعة نحو 6 مليون عام 2013 مقابل نحو 4 مليون عام 2000 بمعدل نمو بلغ نحو 49%، في حين بلغ عدد المهاجرين إلى دول المغرب العربي نحو 1.2 مليون عام 2013 مقابل نحو 961 ألف مهاجر عام 2000 بمعدل نمو بلغ نحو 25%، مما جعل نسبة المهاجرين إلى إجمالي السكان لم تتجاوز 1% في كل دول المجموعة بل أنها تناقص لتتمثل نحو 0.2% في المملكة المغربية.

ولكون دول المغرب العربي ترتبط بروابط تاريخية مع أوروبا، فقد انعكس ذلك على تدفقات الهجرة منها إلى أوربا ، فأغلب المهاجرين من تلك الإقليم تتجه إلى أوروبا، مما يقلل من أهمية موضوع استثمار الهجرة البينية العربية لبناء المصالح المشتركة، وعلى خلاف دول المشرق العربي في بلادن الخليج لا تمثل مقصدًا رئيسيًا للهجرة الدولية المغاربية. والهجرة في تلك البلدان إلى أوربا (المغرب والجزائر وتونس) اتخذت طابعًا جديداً خلال السنوات القليلة الماضية . فإذا كانت أواخر عام 2000 تتميز بالهجرة المتواصلة، على وثيرة ثابتة، من هذه البلدان، إلا أن هناك توسعًا في حجم الهجرة نحو هذه البلدان، فكثير من الأفارقة يتذمرون منها كمعبرا إلى أوربا، ويفضل عدد كبير من المهاجرين الذين فشلوا في دخول أوروبا من خلالها أو عزفوا عن مغامرة دخولها البقاء في شمال أفريقيا كخيار ثانٍ .

ونتيجة لتطور الهجرة للداخل وللخارج بدول الإقليم فقد بلغ صافي الهجرة الدولية بدول المغرب العربي نحو 4.6 مليون عام 2013 مقابل نحو 2.9 مليون عام 2000 بمعدل نمو بلغ نحو 57%، وهذا ما يتضح من الجدول والشكل التاليين.

---

<sup>2</sup> يضم المغرب العربي ليبيا، تونس ، الجزائر ، المغرب، موريتانيا.

## جدول رقم (2)

### عدد المهاجرين من وإلى بلدان المغرب العربي 2000 – 2013

العدد بالألف

صافي عدد المهاجرين	إلى				من				الدول
	2013	2000	معدل التغير	2013	2000	معدل التغير	2013	2000	
1494	787	8.0	270	250	70.1	1764	1037	الجزائر	
-387	-313	35.2	756	559	50.0	369	246	ليبيا	
46	80	42.9	90	63	-4.9	136	143	موريتانيا	
2818	1917	-3.8	51	53	45.6	2869	1970	المغرب	
621	452	2.8	37	36	34.8	658	488	تونس	
4592	2923	25.3	1204	961	49.2	5796	3884	الملة	

المصدر : المرجع السابق

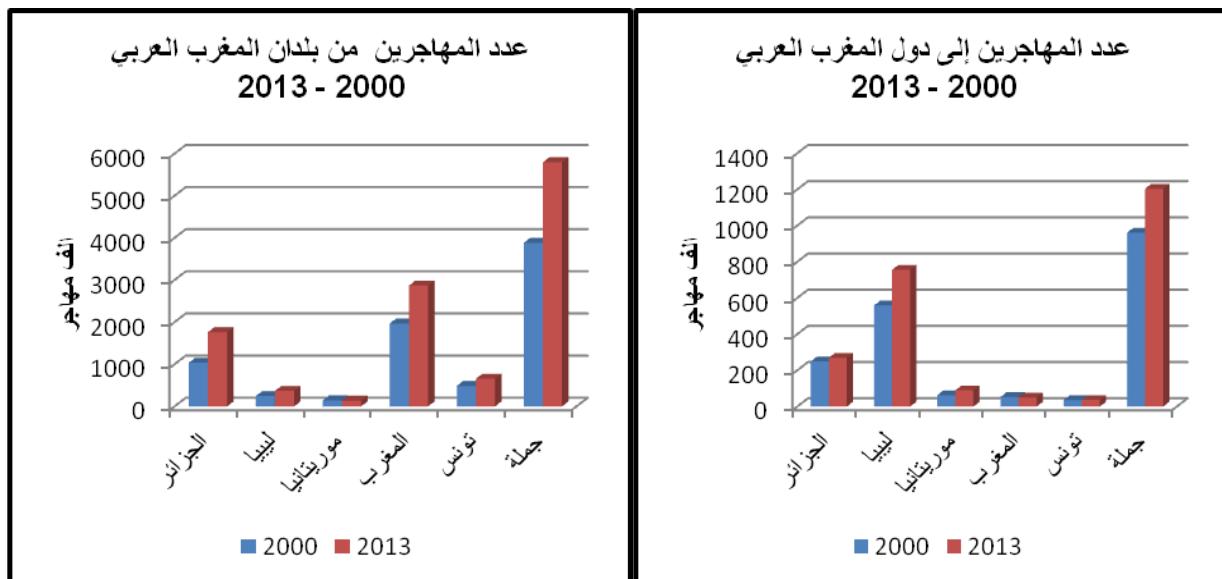
من الجدول السابق يتضح مايلي:-

- بلغ عدد المهاجرين للخارج من دول المجموعة نحو 5.8 مليون مهاجر عام 2013، تستأثر المغرب وحدها بنحو 50% من هذا العدد، حيث بلغ عدد المهاجرين المغاربة للخارج حتى عام 2013 نحو 2.9 مليون مهاجر مقابل نحو 1.8 مليون مهاجر عام 2000 بمعدل نمو بلغ نحو 46%， وتعد فرنسا وأسبانيا وإيطاليا أهم الدول التي يقيم فيها مغاربة، وبصفة عام يمثل المغاربة بأوروبا نحو 88% من المغاربة بالخارج.
- ارتفع عدد الجزائريين المقيمين بالخارج لـنحو 1.8 مليون عام 2013 مقابل نحو مليون عام 2000، محققة بذلك أعلى معدل نمو بين دول المجموعة حيث بلغ نحو 71%， وتمثل فرنسا الوجهة الرئيسية للجزائريين، حيث تستأثر وحدها بنحو 80% من الجزائريين المقيمين بالخارج.
- تمثل نسبة المهاجرين التونسيين بالدول العربية نحو 4% فقط من التونسيين بالخارج حيث يتركز التونسيين المقيمين بالخارج في أوروبا وخاصة فرنسا، وجدير بالذكر أن عدد التونسيين المهاجرين بالخارج أرتفع بين عامي 2000، و2013 بـنحو 34% ليبلغ العدد الجمالي نحو 658 ألف عام 2013.

- تعد موريتانيا هي الدولة المغاربية الوحيدة التي انخفض فيها عدد المهاجرين بالخارج لعام 2013 مقارنة بعام 2000، حيث بلغت نسبة الانخفاض نحو 4.9%.
- بلغ عدد المهاجرين للداخل المجموعة نحو 1.2 مليون مهاجر حتى عام 2013 ، يتركز 70% منهم في ليبيا ، حيث بلغ عدد المهاجرين لليبيا عام 2013 ، نحو 756 مليون مقابل نحو 559 مليون عام 2000 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 35%، وهذا يرجع لكونها أكبر الدول استقبلاً لعمالة العربية رغم انخفاضة عن عامي 2011، 2012 بسبب الأوضاع غير المواتية التي تمر بها ليبيا.

ويوضح الشكل التالي أن معظم دول المجموعة شهدت ارتفاعاً في عدد المهاجرين سواء للداخل أو للخارج عام 2013 مقارنة بعام 2000، وتعد المغرب الأكثر ارتفاعاً من حيث المهاجرين للداخل في حين تستقبل ليبيا العدد الأكبر من المهاجرين إلى الداخل لدول المجموعة وهذا ما يتضح من الشكل التالي.

**شكل رقم (2)**



المصدر: المرجع السابق

### ثالثاً : دول الخليج العربية

تختلف ظاهرة الهجرة إلى منطقة الخليج<sup>3</sup> كثيراً عن الهجرات المعاصرة الأخرى على نطاق العالم . فخلال بضعة عقود شهدت منطقة الخليج تغيرات جذرية في تركيبة السكان وقوة العمل، فصارت القوة العاملة الوافدة أغلبية مهيمنة في جميع دول الخليج وفي بعضها أصبح غالبية السكان أنفسهم من غير المواطنين. وبدأت الهجرة الحديثة ذات الارتباط بالنفط بمنطقة الخليج بدولة البحرين والكويت أول الأمر في حقبة الأربعينيات، ثم امتدت لباقي دول المنطقة . وكانت عمان آخر دولة خلنجية تتضم لركب الدول المستقبلة للعمالة الوافدة .

وقد كان فتح أبواب سوق العمل أمام العالم الأسلوب الوحيد لتتمكن هذه الدول من المضي قدماً في النمو الاقتصادي، لأنها كانت فائضاً رأسمالي وتعاني من نقص حاد في العمالة ، وقد بدء استقدام العمالة الأجنبية في منتصف السبعينيات في أعقاب ارتفاع أسعار النفط ليلاقي حاجة قطاع الأعمال والدولة آنذاك من القوى العاملة اللازمة لمشاريع البنية التحتية، والتواجد الكبير في أنشطة الخدمات والتجارة والمقاولات وغيرها في ظل نقص واضح في إعداد القوى العاملة المواطنـة.

وتعتبر دول الخليج بدوله الستة من أصغر الأقاليم العربية، من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها نحو 49 مليون نسمة بما لا يتجاوز 17% من جملة سكان الوطن العربي، وتعد نموذجاً حياً للهجرة البينية للدول النامية والتي يمكن تسميتها " هجرة جنوب - جنوب "، كما أنه يعد من أهم الأقاليم الجاذبة للسكان على مستوى العالم العربي والعالم على حد سواء، حيث تستوعب نحو 74% من عدد المهاجرين الدوليين بالوطن العربي، كما يقطن بدول الخليج نحو 9.7% من جملة المهاجرين الدوليين بالعالم مما يجعله من بين أهم الأقاليم الجاذبة للهجرة الدولية؛ خاصة العمالة المهاجرة .

وبالرغم من التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على تيارات الهجرة الدولية ، إلا أنه يمكن القول أن منطقة الخليج كانت استثناء من ذلك حيث شهدت تيارات الهجرة إليها ارتفاعاً متتالياً ، نظراً لاعتماد تلك الدول على النفط باعتباره مصدراً رئيسياً للدخل ، والذي شهدت أسعاره وكمياته المصدرة ارتفاعاً من

<sup>3</sup> دول الخليج هي السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، البحرين.

عام إلى آخر، فقد بلغ عدد المهاجرين المقيمين بدول الخليج نحو 22.4 مليون مهاجر عام 2013 ، في حين ينخفض عدد المهاجرين من دول الخليج ليبلغ نحو 778 ألف في نفس العام ، وهي تتمثل أساساً في التقلات بين دول الخليج ، أو الدارسين من مواطني دول الخليج بالخارج، وهذا ما يتضح من الجدول التالي:-

### جدول رقم (3)

#### عدد المهاجرين من وإلى دول الخليج العربية 2000 – 2013

العدد بالألف

الدول	من		إلى		معدل التغير		صافي عدد المهاجرين	
	2013	2000	2013	2000	معدل التغير	2013	2000	
البحرين	-673	-198	197.6	729	245	19.1	56	47
الكويت	-1719	-1304	35.2	2028	1500	57.7	309	196
عمان	-1093	-609	78.2	1112	624	26.7	19	15
قطر	-1581	-456	239.9	1601	471	33.3	20	15
السعودية	-8830	-5130	72.1	9060	5263	72.9	230	133
الإمارات	-7685	-2372	219.9	7829	2447	92.0	144	75
جمة	-21581	-10069	111.9	22359	10550	61.7	778	481

المصدر : المرجع السابق

من الجدول السابق يتضح ما يلي:-

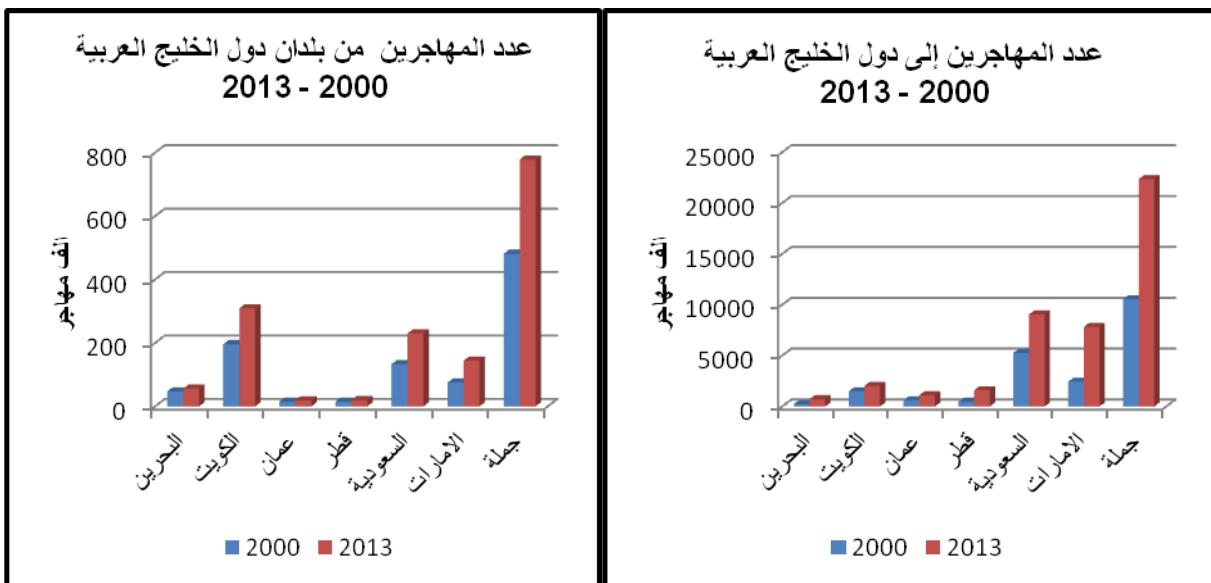
- على عكس الإقليمين السابقين والتي يتسمان بارتفاع عدد المهاجرين للداخل، وانخفاض عدد المهاجرين للداخل، تقسم تلك المجموعة بارتفاع عدد المهاجرين للداخل حيث بلغ عددهم لإقليم عام 2013 نحو 22.3 مليون، في حين بلغ عدد المهاجرين للخارج نحو 778 ألف مهاجر عام .2013

- نظراً لارتفاع عدد المهاجرين بدول الخليج فقد أصبح عدد المهاجرين لإجمالي السكان نسبة كبيرة تصل نحو 84% في الإمارات، 74% في قطر، ونحو 60% في الكويت، 55% في البحرين، بينما سجلت كل من السعودية وعمان أقل نسبة حيث لم تتجاوز 30%.

- تستأثر السعودية والإمارات بنحو 70% من المهاجرين لدول المنطقة، حيث بلغ عدد المهاجرين لهما حتى عام 2013 نحو 9.1 ، 7.8 مليون مهاجر مقابل نحو 5.3 ، 2.4 مليون مهاجر عام 2000 بمعدل نمو بلغ نحو 72% ، 220% على التوالي.
- تتساوى الهجرة لدول الخليج بارتفاع نسبة المهاجرين ممن هم في سن العمل (20 - 45 عام)، نظرا لأن دافع الهجرة لدول الخليج هو أساسا للعمل.
- ارتفع عدد المهاجرين المقيمين بالكويت من نحو 1.5 مليون مهاجر عام 2000 لنحو 2 مليون عام 2013، محققة بذلك أدنى معدل نمو بين دول المجموعة حيث بلغ نحو 35%.
- تعتبر قطر الدولة الأولى ليس خليجيا فحسب، بل قد يكون عالميا، التي تحقق معدل نمو في عدد المهاجرين إليها نحو 240% بين عامي 2000، 2013، حيث ارتفع عدد المهاجرين الدوليين المقيمين بها من نحو 471 ألف عام 2000 ليبلغ العدد الإجمالي نحو 1.6 مليون عام 2013.
- يلاحظ الارتباط الكبير بين مدى وافرة النفط بالدول الخليجية وعدد المهاجرين إليها ، فالبحرين وعمان وهم أقل دول الخليج من حيث وفرة النفط ومن ثم عوائده المالية ، يستقبلان أقل عدد من المهاجرين بالمقارنة مع باقي الدول ، وهذا منطقيا لارتباطه بقدرة الاقتصاد على استيعاب المزيد من قوة العمل.
- بلغ عدد المهاجرين للخارج لدول المجموعة نحو 778 ألف مهاجر حتى عام 2013 مقابل نحو 481 ألف مهاجر عام 2000، وكما سبق الإشارة فأغلب هؤلاء انتقال بيني لدول الخليج أو الدارسين الخليجيين بالخارج، ويجد الإشارة أن كافة دول الخليج شهدت ارتفاع في أعداد المهاجرين سواء للداخل أو للخارج خلال عام 2013 مقارنة بعام 2013.

والشكل التالي يوضح ذلك جلياً، حيث تأتي الكويت كأكبر دولة خليجية من حيث المهاجرين منها إلى الخارج تليها السعودية وذلك سواء عام 2000 أو 2013 وهذا ما يتضح من الشكل رقم (ا) ، في حين تمثل السعودية ، الإمارات أكبر دولتين خليجيتين من حيث استقبال العمالة وهو ما يتضح من الشكل رقم (ب).

شكل رقم (3)



المصدر : المرجع السابق

## **المبحث الثاني**

### **الانعكاسات الاقتصادية للهجرة بالدول العربية المرسلة**

يتركز المهاجرين من الدول العربية غير النفطية، في العمالة التي تعمل في خارج تلك الدول، والتي يتركز معظمها في دول الخليج ، وتلعب تلك العمالة دورا هاما في الدول العربية المرسلة للعمالة من خلال التحويلات التي يوفرها هؤلاء للدول الأم، فالتحويلات المالية تشكل مورداً رئيسياً من العملة الصعبة بالنسبة لتلك الدول والحفاظ على هذا المورد هو مسألة حيوية لدعم التنمية في هذه البلدان.

وتبقى تحويلات المهاجرين مفهوماً مبهماً يصعب ضبطه وذلك بسبب تنوع أشكال التحويلات والقنوات المستعملة، فهناك تحويلات مرئية ويمكن معرفة حجمها وتطورها، وأخرى غير مرئية ومن ثم من الصعب تتبعها ومعرفة تطورها.

**الشكل الأول:** يتكون من القنوات الرسمية، المسجلة في ميزان المدفوعات في بند "التحويلات بدون مقابل".

**الشكل الثاني:** لا يظهر ضمن الإحصاءات الرسمية ويضم عمليات مختلفة أهمها:-

- السيولة المالية التي يدخلها المهاجر معه بمناسبة العودة من أجل قضاء العطلة في بلده أو تلك التي يرسلها عن طريق بعض الأشخاص، و تسلك هذه التحويلات قنوات غير مسجلة في اتجاه بلدان الأصل، هذه القنوات غالباً ما تتشكل عن طريق الروابط العائلية والتجارية .

- المقاصة بين المواطنين وهو آلية يقتضي أن يسدد المهاجر في بلد الاستقبال لحساب مواطن من معارفه المشتريات أو الفوائير، وفي المقابل يزود المواطن رصيد حساب المهاجر في البلد الأصلي أو حساب أسرته بالعملة الوطنية، وتنشر هذه الممارسة بسبب عدم قابلية عملات دول الإرسال للتحويل في بعض الأحيان.

- التحويلات العينية ، وهي الممتلكات المادية التي يدخلها المهاجر إلى البلد الأصلي ويتعلق الأمر خاصة بالأثاث وأدوات التجهيز المنزلي والآلات الالكترونية الخ....، وتحل محل

هذه المنتجات إما للاستهلاك الشخصي وإما لكي تباع في الاقتصاد الغير منظم ، وهذه الوسيلة للتحويل تعرف انتشاراً أكبر في دول المشرق، ويشجع على ذلك الإعفاءات الضريبية في القطاع التجاري في بلدان الخليج، حيث يشكل ما يسمى بـ "تجارة الحقيقة" قسمًا مهمًا من التحويلات . وهذه التحويلات تقترن إلى التقييم الموضوعي لها .

ونظراً لعدم توافر بيانات عن أيًا من مكونات الشكل الثاني ، سيقتصر الحديث على الشكل الأول (رغم قناعتنا بكبر حجم الشكل الثاني) ولإبراز دور التحويلات في التنمية سيتم تناولها من خلال قيمتها المطلقة ، ونسبتها إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي ، والاستثمار الأجنبي المباشر وال الصادرات السلعية وذلك على النحو التالي :-

## **1 - التحويلات الواردة للدول العربية المرسلة للعمالة.**

بناءً على ما سبق ، نلاحظ أن التحويلات التي تمر عبر القنوات الرسمية لا تشكل إلا جزءاً من مجموع التدفقات المالية التي يقوم بها المهاجرون ، وتظل هذه التحويلات في مجملها مؤشرًا على الارتباط الوثيق بين هؤلاء وبلدهم الأصل ، وقد ارتفعت تحويلات الدول العربية المرسلة للعمالة من نحو 13.3 مليار دولار عام 2000 إلى نحو 52 مليار دولار عام 2013 ، وهذا ما يمكن التعرف عليه من الجدول والشكل التاليين :-

**جدول رقم (4)**  
**تطور تحويلات الدول العربية المرسلة للعمالة خلال فترة 2010-2013.**  
 مليون دولار

2013	2012	2011	2010	
6,676.6	4,351.0	4,872.6	3,827.5	الأردن
1,712.6	871.6	1,129.6	2,167.1	السودان
1,364.0	1,035.0	1,218.9	926.9	سوريا
2,169.3	2,079.3	1,898.9	1,933.1	تونس
2,417.0	3,163.0	2,649.0	2,650.0	الجزائر
192.9	169.7	151.8	156.6	القمر
1,349.0	2,482.4	2,525.3	2,448.6	لبنان
23,973.8	19,791.3	15,221.1	12,439.0	مصر
8,709.7	7,405.2	8,006.9	7,293.5	المغرب
145.5	318.8	114.4	125.5	موريطانيا

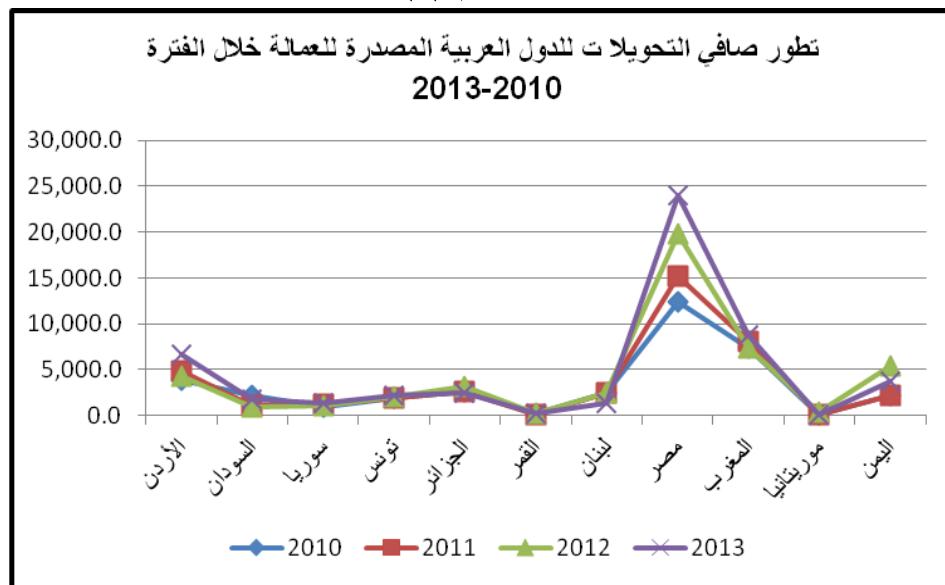
3,702.6	5,457.1	2,133.8	2,123.4	اليمن
<b>52,413.0</b>	<b>47,124.4</b>	<b>39,922.3</b>	<b>36,091.2</b>	<b>الإجمالي</b>

المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2014.

من الجدول السابق يلاحظ مايلي :

- شهدت صافي تحويلات الدول المرسلة للعمالة ارتفاعا من عام إلى آخر ، وأنها لم تتأثر بالتطورات السياسية بالدول العربية ، فقد ارتفعت من 36 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 52.4 مليار دولار عام 2013 .
- تأتي مصر في مركز الصدارة من حيث صافي التحويلات ، حيث استحوذت وحدها على نحو 24 مليار دولار عام 2013 بما يمثل نحو 46% من إجمالي التحويلات لتلك الدول ، ثم تأتي المغرب في المرتبة الثانية ، بنحو 9 مليار دولار ، وبذلك تستحوذ الدولتان على نحو 63% من إجمالي التحويلات الداخلة .
- تتلقى موريتانيا أقل نصيب من صافي التحويلات حيث تلقت نحو 145 مليون دولار فقد عام 2013 ، وهو نصف ما تحصلت عليه تقريبا عام 2012 .
- ويوضح الشكل التالي هذا الأمر حيث يرتفع نصيب كل من مصر والمغرب كما انه ارتفع عاما بعد آخر ، في حين يكاد يقترب نصيب موريتانيا كثيرا من المحور السيني ، كما تحصلت كل من الأردن واليمن على تحويلات مرتفعة بلغت نحو 6.7 ، 3.7 مليار دولار عام 2013 .

شكل رقم (4)



المصدر: المرجع السابق

ولكن الرقم المطلق للتحويلات أحياناً لا يبرز الأهمية التي تلعبه تلك التحويلات في التنمية الاقتصادية في الدول المرسلة ، ولإبراز تلك الدور سنحاول التعرف على الأهمية النسبية لتلك التحويلات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي .

## 2- نسبة التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي

تتجلى أهمية التحويلات أساساً في نسبة التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تمثل هذه التحويلات عام 2000 حوالي 5% ارتفعت نحو 6% عام 2013 إلا أن هذا المتوسط يخفي أهميتها الكبيرة في بعض الدول فقد ارتفعت نحو 33% في القمر ونحو 20% في الأردن ونحو 10.3% في اليمن، حتى في متوسطه على مستوى تلك الدول 5% أو 6% ليس بالنسبة للهيئة . وهذا ما يتضح من الجدول التالي:-

**جدول رقم (5)**

التحويلات الرسمية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المرسلة للعملة  
عام 2000 مقارنة بعام 2013

مليون دولار

الدول	2000			2013		
	الناتج المحلي الإجمالي	صافي التحويلات	الأهمية النسبية %	الناتج المحلي الإجمالي	صافي التحويلات	الأهمية النسبية %
الأردن	8466	2345	27.7	33641	6676.6	19.8
السودان	237	11605	2.0	61975	1712.6	2.8
سوريا	485	18923	2.6	34860	1364	3.9
تونس	736	19435	3.8	47111	2169.3	4.6
الجزائر	790	54400	1.5	225933	2417	1.1
القمر	غ.م	غ.م	غ.م	588	192.9	32.8
لبنان	80	16491	0.5	45116	1349	3.0
مصر	4508	97955	4.6	271443	23973.8	8.8
المغرب	2139	32903	6.5	105333	8709.7	8.3
موريتانيا	124	926	13.4	4166	145.5	3.5
اليمن	1423	9293	15.3	35955	3702.6	10.3
الإجمالي	12867	270397	4.8	866121	52413	6.1

المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:-

- ارتفعت الأهمية النسبية للتحويلات في كل من مصر والمغرب خلال سنتي المقارنة من 4.6% ، 6.5% عام 2000 على نحو 8.3% عام 2013 ، وهما يأتيان في المرتبة الأولى والثالثة من حيث حجم الناتج بين دول المجموعة، وهذا مؤشر على كبر حجم التحويلات وأهميتها للتنمية الاقتصادية بتلك الدول.
  - بالرغم من انخفاضاً الأهمية النسبية للتحويلات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في الأردن بين سنتي المقارنة إلا أنها مازالت كبيرة حيث تمثل نحو خمس الناتج المحلي الإجمالي لها .
  - تأتي موريتانيا في المرتبة الأولى بين الدول العربية محل الدراسة عام 2013، حيث تساهمن التحويلات بنحو 32% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ولتكون الصورة أكثر عملاً ننتقل لمؤشر آخر وهو نسبة التحويلات إلى صادرات السلع.

### 3- نسبة التحويلات الرسمية إلى صادرات السلع

إن مقارنة قيمة التحويلات بال الصادرات من السلع ، تعطينا فكرة عن الأهمية التي تحظى بها قوة العمل بكل مكوناتها الفكرية والجسدية كأهم عنصر في الصادرات في هذه البلدان ، وبالرغم من الأهمية الكبرى التي تعطيها مختلف الدول بما فيها الدول العربية للارتفاع ب الصادراتها السلعية باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية ، والاهتمام الأول بخلق فرص عمل لمواطنيها بالخارج ، إلا أن واقع الأمر يشير إلى الدور التنموي الهام للتحويلات مقارنة بال الصادرات السلعية، فقد ارتفعت صافي التحويلات لتساوي أكثر من ثلاثة أمثال صادرات القمر ، وبالرغم من تراجع تلك النسبة بالأردن عام 2013 مقارنة بعام 2000 إلا أنها تساوي تقريباً ما تصدره من السلع عام 2013. وإذا كانت مصر والمغرب سجلتا تراجعاً ملماً في هذه النسبة خلال هذه المدة، فإنه رغم ذلك تظل هذه التحويلات تمثل نحو 80% من الصادرات في حالة مصر ، بينما تعتبر نصف هذه النسبة في حالة المغرب ، والجدول التالي يبين تطور صافي التحويلات مقارنة ب الصادرات السلعية عام 2013 مقارنة بعام 2000.

**جدول رقم (6)**

تطور صافي التحويلات مقارنة ب الصادرات السلع عامي 2013 و 2000 مقارنة بعام 2000.

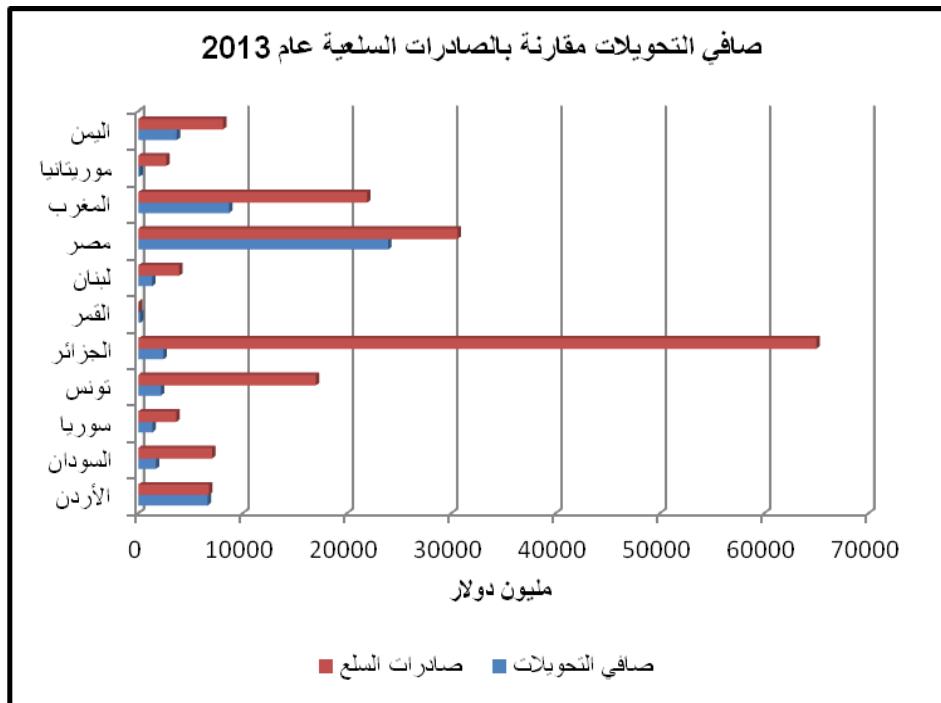
مليون دولار

الدول	2000			2013		
	صافي التحويلات	الصادرات	السلع	النسبة %	الأهمية	صادرات
الأردن	2345	1899	123.5	123.5	6676.6	6777
السودان	237	1807	13.1	13.1	1712.6	7086
سوريا	485	5146	9.4	9.4	1364	3670
تونس	736	5840	12.6	12.6	2169.3	17044
الجزائر	790	21650	3.6	3.6	2417	65020
القمر	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	192.9	58
لبنان	80	700	11.4	11.4	1349	3939
مصر	4508	7061	63.8	63.8	23973.8	30611
المغرب	2139	7419	28.8	28.8	8709.7	21939
موريطانيا	124	345	35.9	35.9	145.5	2693
اليمن	1423	3797	37.5	37.5	3702.6	8136
الإجمالي	12867	55664	23.1	23.1	52413	166973

المصدر، المرجع السابق.

من الجدول السابق يلاحظ أن صافي التحويلات تمثل نحو 23% من صادرات السلع بالدول العربية المرسلة للعمالة ، ارتفعت لتمثل ما يقرب من 32% عام 2013، إلا انه يوجد سبع دول عربية من بين الإحدى عشر دولة التي شملتهم الدراسة ، قد تجاوزت فيها نسبة صافي التحويلات للصادرات من السلع هذا المتوسط ، وهذا مؤشر على الدور التنموي التي تلعبه التحويلات في تلك الدول ، والشكل التالي يوضح الاقتراب الكبير بين قيم الصادرات من السلع وصافي التحويلات في عدد من الدول العربية .

شكل رقم (5)



المصدر: المرجع السابق

ولمزيد من إيضاح الصورة مباشر سنتناول نسبة التحويلات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لكون كل منها يساهم في ضخ نقد أجنبي داخل الدولة وتظل الاهتمام الكبير الذي تمنه الدول العربية لزيادة نصيبها منه.

#### 4- نسبة التحويلات الرسمية إلى الاستثمارات الخارجية المباشرة

أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام كبيراً من مختلف الدول ، النامي منها والمتقدّم ؛لما له من انعكاس ايجابي على التنمية الاقتصادية ، ومن ثم تبارت الدول في منح الحوافز والامتيازات وتهيئة البيئة الاستثمارية من أجل جذب المزيد منه ، ورغم اتفاقنا مع هذا التوجه إلا أن واقع الدول العربية المرسلة للعملة يشير إلى أن الدور الذي تلعبه التحويلات في التنمية الاقتصادية بتلك الدول يفوق دور الاستثمار الأجنبي المباشر في جل تلك الدول، وخاصة أن المهاجرين بما يحصلون عليه من دخول يشكلون طاقات مالية يمكن أن يستثمر جزء منها في البلدان المرسلة للعملة، ويعوضون بذلك الانخفاض الحاصل في الاستثمارات الأجنبية .ويمكن لهذه البلدان أن تستفيد من هذه التحويلات في مجال الاستثمار وذلك بتبني سياسة تشجيعية لهذه الاستثمارات وخلق مناخ ملائم وحوافز متعددة له.

وتشير البيانات إلى أن التحويلات تفوق عشرة أضعاف الاستثمارات الخارجية المباشرة لجزر القمر، ونحو أكثر من أربع أمثال الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتجاوزت ثلاثة أضعافه في الأردن، وهذا ما يمكن التعرف عليه من الجدول التالي:-

#### جدول رقم(7)

نسبة التحويلات إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول العربية خلال الفترة 2010-2013 (%)

2013	2012	2011	2010	
371.3	290.6	330.6	231.8	الأردن
197.9	129.7	165.4	127.8	تونس
142.9	211.0	102.6	115.2	الجزائر
7.2	21.8	19.2	1.1	جيبوتي
55.4	35.0	42.0	74.9	السودان
-	-	151.6	63.1	سوريا
1377.9	1697.0	660.0	1957.5	القمر
47.6	67.6	72.5	57.2	لبنان
431.7	287.6	-3151.4	194.8	مصر
259.4	271.5	311.8	463.4	المغرب
12.6	23.1	19.4	95.8	موريتانيا
-2763.1	-1027.7	-411.9	1123.5	اليمن

حسب بمعرفة الباحث من :

-UNCTAD, World investment report 2014.

-جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

من الجدول السابق يلاحظ ما يلي:-

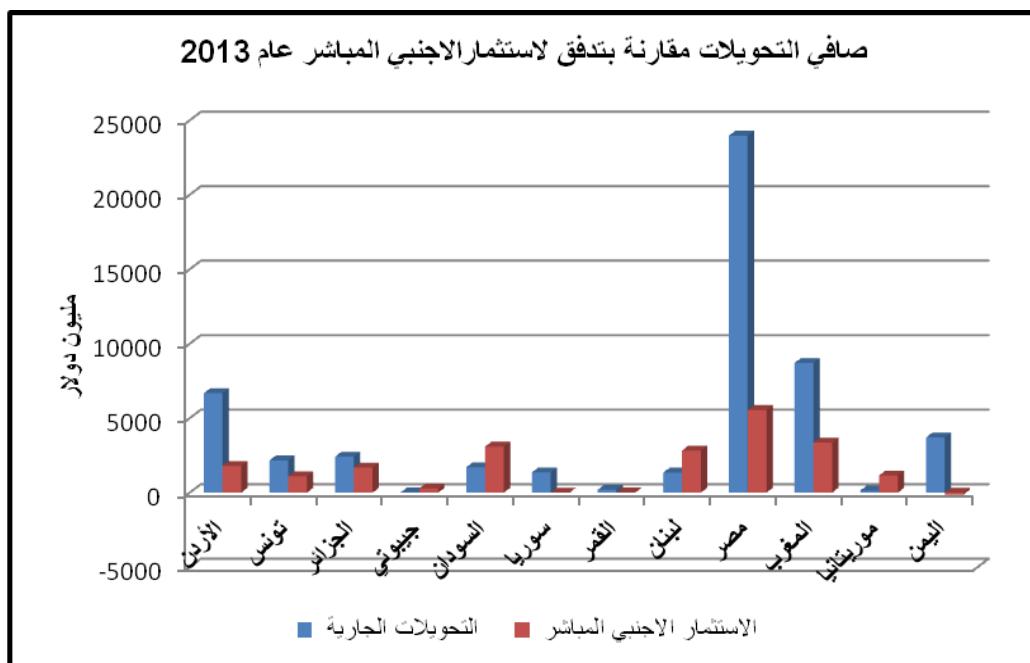
- في الوقت الذي شهدت فيه اليمن خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها نظرا للأوضاع الأمنية غير المواتية، واصلت التحويلات باليمن ارتفاعها لتبلغ عام 2013 ، نحو 1.1 مليار دولار.
- يوجد سبعة دول عربية من بين من شملتهم الدراسة، تجاوزت فيها التحويلات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنوات الدراسة، وهذا مؤشر على الدور التنموي التي تلعبه التحويلات في تلك الدول.

- تعتبر جيوبتي أقل دولة عربية من حيث نسبة التحويلات للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم يتعدى 6% ، وهذا يرجع لانخفاض العمال الجيوبتين بالخارج.

- بالرغم من تذبذب تلك النسبة من عام إلى آخر إلا أن التوجه العام هو ارتفاعها من عام إلى آخر في معظم الدول التي شملتها الدراسة .

والشكل التالي يوضح قيمة التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر عام 2013 ، ولاحظ من الشكل ارتفاع قيمة التحويلات مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الدول العربية التي شملتها الدراسة وإن كان أكثر وضوحاً في مصر والمغرب والأردن .

شكل رقم (6)



المصدر: المرجع السابق.

ولكن بكون التحويلات تمثل من أهم مصادر تكون احتياطي النقد الأجنبي بالدول المرسلة للعماله فمن الأهمية بمكان مقارنة حجم التحويلات باحتياطيات تلك الدول من النقد الأجنبي وهذا ما سيتم تناوله في مایلی.

#### 4- نسبة التحويلات الرسمية إلى احتياطي العملات الأجنبية

يشكل احتياطي النقد الأجنبي أهمية كبرى لمختلف دول العالم، وتزداد أهميتها بالنسبة للدول العربية في ظل التطورات السياسية التي تمر بها ، وهذه الاحتياطيات تراكم بفعل زيادة المتحصلات من النقد الأجنبي على المدفوعات منه، ولكن التحويلات الرسمية تحصل عليها الدول في شكل نقد أجنبي فهي تلعب دوراً إيجابياً في تراكم تلك الاحتياطيات، وقد انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي للدول محل الدراسة من 300 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 298 مليار دولار عام 2013 وبالرغم من كبر حجم الاحتياطيات في معظم تلك الدول إلا أن نسبة التحويلات للاحياطيات مازالت تشكل نسبة كبيرة في معظم تلك الدول وهذا ما يتضح من الجدول التالي :-

**جدول رقم (8)**  
**نسبة التحويلات لإجمالي الاحتياطيات من النقد الأجنبي**  
**خلال الفترة 2010 – 2013**

%				
الدول	2010	2011	2012	2013
الأردن	30.7	45.3	63.5	54.6
تونس	20.4	25.2	24.1	28.7
الجزائر	1.6	1.4	1.7	1.2
جيبوتي	0.1	6.1	9.7	4.9
السودان	74.2	85.4	41.6	88.7
سوريا	5.0	10.4	18.9	24.9
القمر	107.8	97.8	87.4	117.2
لبنان	7.8	7.5	6.7	3.7
مصر	36.7	98.9	168.7	181.6
المغرب	32.3	41.0	45.3	47.3
موريطانيا	46.0	23.7	33.8	14.8
اليمن	34.1	46.7	90.1	67.4

المصدر: حسبت بمعرفة الباحث من جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

من الجدول السابق يلاحظ مايلي :-

- تمثل الجزائر حالة خاصة من حيث انخفاض نسبة التحويلات لإجمالي الاحتياطيات من النقد الأجنبي ، حيث بلغت نحو 1.2% فقط ، ويرجع ذلك ليس لأنخفاض حجم التحويلات الجزائرية

ولكنه نظراً للتوجه الجزائري خلال السنوات الأخيرة والمتمثل في زيادة حجم احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى أن بلغ نحو 195 مليار دولار عام 2013 .

- شهد نسبة التحويلات إلى احتياطي النقد الأجنبي ارتفاعاً كبيراً في مصر، حيث ارتفعت من 36% عام 2010 إلى نحو 182%， ويرجع ذلك لسبعين هما انخفاض حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي بسبب التطورات السياسية بمصر، وارتفاع حجم التحويلات خلال تلك الفترة.

- ارتفعت نسبة التحويلات لـإجمالي الاحتياطيات بالدول العربية محل الدراسة خلال السنوات 2010-2013 وهذا دليل على الأهمية التي تلعبها التحويلات في التنمية الاقتصادية بتلك الدول .

وفي الواقع أن التحويلات بهذا الحجم يمكن أن يعال عليها كثيراً في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول المرسلة للعمالة، فهذه الأموال يمكن تحويلها لاستثمارات بالدول الأم، كما أن هناك العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن جزء كبير منها يتوجه إلى الارتفاع بمستوى التعليم لدى المهاجر، كذا تأخذ الصفقات الصحية جزءاً ليس بالهين ومن ثم فهي تساهم ليس في التنمية الاقتصادية فحسب ولكن لها دور هام في بناء رأس المال البشري والذي يعد أحداً للتنمية الاقتصادية وهدفها في نفس الوقت .

### **المبحث الثالث**

#### **دور العمالة في تحقيق أهداف التنمية بدول الاستقبال**

تمثل أوضاع هجره العمالة الوافدة الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي كما سبق عرضها صورة غير مسبوقة، وربما غير متكررة لهجره العمالة الدولية حيث يتجاوز الاعتماد على العمالة الأجنبية الوافدة حجم العمالة الوطنية بدرجات مختلفة بلغت في بعضها 90% من حجم قوة العمل، وقد بدأت تلك الظاهرة وتتامت منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي في أعقاب ارتفاع أسعار النفط وشارع مشروعات بناء البنية التحتية والتلوّس في أنشطة للإيجار والمقاولات والخدمات والتجارة رغم النقص الشديد في القوى العاملة الوطنية، الأمر الذي استلزم الاعتماد على استعداد القوى العاملة الأجنبية في إطار نوع جديد من الهجرة يجمع بين مفهوم الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة، حيث تمثل العمالة الوافدة هجرة مؤقتة بصرف النظر عن مدة إقامتها والتي قد تستمر لعقود من الزمان في كثير من الأحوال، ومن ثم تطبيق أنظمة استقدام تعتمد على استخدام عمالة "مؤقتة"، بينما يرتكز واقع قطاع الأعمال في تلك الدول على "استدامة" الاعتماد على العمالة الأجنبية، وقد استتبع ذلك استحداث نظام "الكافيل" كآلية لاستقدام تلك العمالة حتى يوفر امتيازات لصاحب العمل (مواطن الدولة) في علاقته بالعمالة الأجنبية بما يضمن له احتكار سلطةبقاء العامل الأجنبي في سوق العمل المحلي، وفي نفس الوقت تقيد حركة العمالة الأجنبية بما يؤدي إلى التأثير على حقوق تلك العمالة بالمقارنة بالعمالة الوطنية.

لقد عملت الدول المستقبلة للعمالة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز وجود العمالة الأجنبية فيها؛ وذلك لسبب مهم ينحصر في تغطية الحاجة للأيدي العاملة الضرورية لإنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية التنموية؛ وخاصة بعد أن بدأت عوائد الثروات النفطية في السبعينيات تشكل حافزاً كبيراً ومشجعاً للبدء في التنمية الشاملة في معظم تلك الدول.

ومن الطبيعي أن تعتمد هذه الدول على العمالة الأجنبية بصورة رئيسية؛ وذلك لأسباب جوهريّة منها؛ محدودية العدد السكاني فيها، إضافة إلى قلة الخبرة والمهارة المطلوبة، ناهيك عن قابلية العمالة الأجنبية على التكيف في كافة الأعمال بالرغم من تنوع مصاعبها وظروفها.

وفي الواقع فإن العمالة الأجنبية قد مارست آثاراً إيجابية على اقتصاد الدول المستقبلة لدرجة أنه يمكن القول أن تلك الدول ما كانت لتحقق تلك المعدلات من النمو الاقتصادي المرتفع بدون استقدام تلك العمالة واهم تلك الانعكاسات هي :-

1- سد الفجوة الكبيرة ما بين الطلب على العمالة الالزمة لتحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية والعرض المحدود كما وكيفاً من العمالة الوطنية، فقد وصلت نسبة العمالة الأجنبية لمستويات لا يتصور معها إمكانية ، الاستمرار في تحقيق التنمية الاقتصادية بالدول المستقبلة للعمالة بدونها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:-

**جدول (9)**

**مساهمة العمالة الأجنبية في إجمالي قوة العمل بدول مجلس التعاون الخليجي**

**أعوام 1975، 1999، 2008**

**العدد بالألف**

الدولة	نوع العمالة	1975	1999	2008
السعودية	مواطنين	1027	3137	4173
	أجانب	773	4003	4282
	% أجانب	42.9	55.8	50.6
الكويت	مواطنين	92	221	351
	أجانب	213	1005	1742
	% أجانب	69.8	82	83.2
البحرين	مواطنين	40	113	139
	أجانب	30	194	458
	% أجانب	39.5	63.2	76.7
عمان	مواطنين	137	312	267
	أجانب	71	503	809
	% أجانب	34.1	61.7	74.6
قطر	مواطنين	13	36	72
	أجانب	54	244	11913
	% أجانب	80.6	87.1	94.3
الإمارات	مواطنين	45	124	455
	أجانب	252	1165	2588
	% أجانب	84.8	90.4	85
المجموع	مواطنين	1360	3979	5466
	أجانب	1393	7114	11072
	% أجانب	50.6	64.1	66.9

Source: Martin Baldwin – Edwards, Labor Immigration and Labor Markets in the GCC countries: National Patterns and Trends, Kuwait Program in Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2011, p.9 .

من الجدول السابق يلاحظ أنه بلغت مساهمة العمالة الأجنبية من إجمالي قوة العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2008 نحو 67% ترتفع تلك النسبة إلى 83.2% في الكويت، 76.7% في البحرين ، 74.6% في عمان، 94.3% في قطر، و 85% في الإمارات، هذه النسب المرتفعة توضح أهمية العمالة الأجنبية لدول المجلس، ليس للارتفاع بمستوى النمو الاقتصادي بتلك الدول فحسب بل حتى للمحافظة على المستوى القائم، ومن ثم فإن الأصوات التي تخس تلك العمالة حقها ، بدعوى التأثير السلبي على معدل البطالة بين المواطنين يجب أن تنظر للدور التنموي لتلك العمالة قبل الهجوم عليها، فـأي تجنبية تلك يمكن أن تتحقق في ظل تقليص حجم العمالة بنسبة 94% (حالة قطر) ؟

2- دعم وتطوير الإدارة الحكومية ومؤسساتها الإدارية والحكومية الناشئة، وتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية من خلال التعليم والتدريب، إذ تولى المعلمين والخبراء الأجانب مهمة تعليم وتأهيل الكوادر الوطنية، فمثلاً بلغت نسبة المعلمين الأجانب في جميع المراحل التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1975%، وبالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية ما زالت الوظائف ذات المهارة العالية كالمدرسين والمهندسين والأطباء نسبة كبيرة منها من خارج تلك الدول.

3- مثلت العمالة الوافدة قوة شرائية كبيرة ساهمت في زيادة سعة السوق المحلي أمام السلع المنتجة سواء المحلية أم المستوردة، وتوسيع الطلب على العقارات والاستثمار في البناء من أجل التأجير مما أسهم في إنشاء جانب النشاط الإنتاجي المحلي وتنشيط قطاع التجارة الداخلية والخارجية. وهذا يعود من العوامل الهامة لاستدامة التنمية، فالولايات المتحدة الأمريكية من أسباب استدامة تميزها هو الاعتماد الكبير على الاستهلاك المحلي وليس العالم الخارجي، كما أن الصين انتهت لهذه النقطة وبأثرها من عام 2010 تعمد خفض معدل نموها من خلال زيادة حجم الاستهلاك المحلي ليكون ركيزة لاستدامة النمو .

4- ساهمت العمالة الوافدة بتحقيق معدلات ربح مرتفعة للقطاع الخاص نظراً لانخفاض أجورها مقارنة بالعمالة الوطنية، فضلاً عن أن استخدام العمالة الأجنبية المؤهلة وفر على مؤسسات القطاع الخاص تكلفة التدريب والتأهيل

من خلال الاستعراض السابق يتضح أن أعداد القوى العاملة ما زالت في تزايد مستمر ولم تخفض خلال السنوات السابقة ، وأن نسبة كبيرة من هذه القوى العاملة تتركز في القطاع الخاص بشكل كبير، مما أدى إلى اعتماد هذا القطاع على العمالة الأجنبية حيث أن العمالة الأجنبية هي السواعد التي ساهمت في تحقيق التنمية الاقتصادية بتلك الدول.

فالقطاع العام نظراً للمميزات الاجتماعية والرواتب المرتفعة وقلة ساعات الدوام فيه جعلت العديد من المواطنين يعزفون عن العمل في القطاع الخاص ويفضلون انتظار حصولهم على وظيفة في القطاع العام على أن يحصلوا على فرصة عمل في القطاع الخاص.

ورغم الدور التنموي الهام للهجرة في الدول المستقبلة للعمالة ، إلا أن البعض يركز على بعض سلبياتها ، والتي تتفق مع معظمها ، ولكن مالاً تتفق معه هو إعطاء تلك السلبيات حجم أكبر من حجمها الطبيعي لدرجة قد يبدو معها أن المهاجرين في الدول المستقبلة للعمالة هم سبب معظم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها دول الاستقبال ، وفي السطور القادمة سنعرض لما يثار من سلبيات مع محاولة وضعها في حجمها الطبيعي ، وأهم تلك السلبيات :-

1- ارتفاع قيمة التحويلات المالية للعمالة المهاجرة إلى بلدانها الأصلية، وهذا من شأنه استنزف للموارد المالية للدول المستقبلة للعمالة فضلاً عن تخفيض مخزون هذه الدول من العملات الأجنبية الصعبة، وحرمانها من فرص استثمار تلك الأموال بالداخل ، والتأثيرات السلبية على ميزان المدفوعات . فقد وصلت تلك التحويلات لنحو 115 مليار دولار عام 2013 للدول العربية المستقبلة للعمالة .تساهم السعودية وحدها بنحو 35 مليار دولار وهذا يؤثر سلباً على المواطن في الدولة المستقبلة ويحرم الدولة من موارد من الممكن أن تساهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:-

### جدول رقم(10)

تحويلات الدول العربية المستقبلة للعمالة خلال الفترة 2010-2013 (مليون دولار)

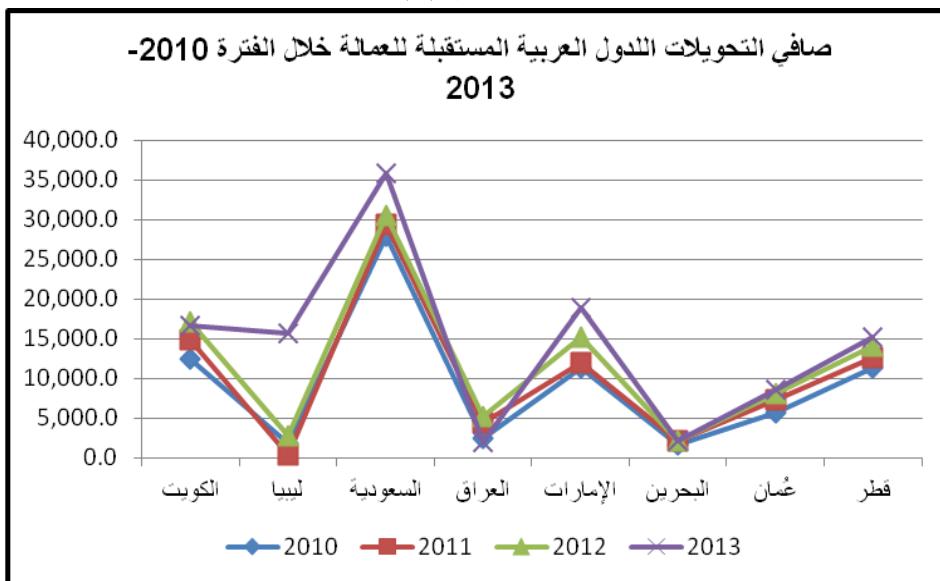
2013	2012	2011	2010	
16,620.2	17,130.7	14,786.5	12,512.0	الكويت
15,695.0	2,724.6	377.0	1,827.8	ليبيا
35,869.3	30,438.3	29,385.8	27,920.9	السعودية
2,000.0	5,112.0	4,385.8	2,507.3	العراق
18,883.6	15,240.3	12,035.4	11,273.0	الإمارات
2,166.0	2,074.5	2,050.0	1,641.8	البحرين
8,572.0	8,085.8	7,214.6	5,703.5	عمان
15,245.3	14,057.7	12,650.7	11,363.2	قطر
115,051.4	94,863.9	82,885.8	74,749.5	الإجمالي

المصدر : جامعة الدول العربية وآخرون ، مرجع سابق.

من الجدول السابق يلاحظ :-

- اتجاه صافي التحويلات إلى الارتفاع من عام إلى آخر ، حيث ارتفعت من نحو 75 مليار دولار عام 2010 إلى نحو 115 مليار دولار عام 2013 .
- اتجاه تلك التحويلات إلى الارتفاع من عام إلى آخر في كافة الدول محل الدراسة وان تباينت نسبة الارتفاع من دولة أخرى.
- تأتي السعودية كأكبر دولة عربية، من حيث التحويلات الخارجية تليها الإمارات فالكويت ثم ليبيا ، في حين تخفض في البحرين لنحو 2 مليار دولار ، ويلاحظ الارتباط الكبير بين حجم التحويلات والإيرادات النفطية لتلك الدول.
- والشكل التالي يوضح تطو حجم التحويلات الخارجية في الدول العربية محل الدراسة .

شكل رقم (7)



المصدر: المرجع السابق

وهذا النقد وإن كان يبدو للوهلة الأولى صحيحا ، إلا أن دراسته بشئ من الروية يتضح أنه قد لا يمثل أهمية كبرى في ظل ما تقدمه العمالة الأجنبية للتنمية الاقتصادية في تلك الدول، ف صحيح قيمة التحويلات من تلك الدول ارتفعت لتصل إلى نحو 115 مليار دولار عام 2013 ، إلا انه بمعرفة ما تمثله تلك التحويلات للناتج المحلي الإجمالي، ولل الصادرات السلعية، ول الاحتياطيات من النقد الأجنبي ل تلك الدول، وقد يعطي انطباعا آخر لدى القارئ، وهذا ما سيتم التعرف عليه من الجدول التالي:-

### جدول رقم (11)

**صافي التحويلات مقارنة بحجم الناتج ، وال الصادرات السلعية ، واحتياطي النقد الأجنبي**

**للدول المستقبلة للعملة عام 2003**

**مليون دولار**

الدول	التحويلات الجارية	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج / الناتج %	التحويلات / اللدول العربية %	الاحتياطيات % الخارجية	التحويلات / اللدول العربية %	الصادرات السلعية %	التحويلات / الصادرات %
الإمارات	18883.6	402340	4.7	68562.6	27.5	378660.3	5.0	
البحرين	2166	32788	6.6	5110.3	42.4	21245.7	10.2	
السعودية	35869.3	745273	4.8	725292	4.9	377041.6	9.5	
العراق	2000	195382	1.0	76112.2	2.6	89763	2.2	
عمان	8572	79656	10.8	15950.2	53.7	56615	15	
قطر	15245.3	202450	7.5	41065.5	37.1	136936.8	11.1	
الكويت	16620.2	179606	9.3	29345.5	56.6	115858.5	14.3	
ليبيا	15695	64439	24.4	118678	13.2	34909	45.0	

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سابق.

من الجدول السابق يلاحظ مايلي:-

- باستثناء ليبيا ، لم يتجاوز نسبة التحويلات 10% من الناتج سوى في عمان بل إنها انخفضت لـ نحو 1% فقط في حالة العراق ، أما ارتفاعها في ليبيا لهذا المستوى فيرجع لانخفاض حجم الناتج بها عام 2013 بما يزيد عن 25% بسبب الأوضاع الأمنية غير المواتية.
  - لم تتجاوز نسبة التحويلات للاحتياطي من النقد الأجنبي نسبة 15% لثلاث دول عربية محل الدراسة ، وبقيت دون الـ 50% لباقي الدول باستثناء الكويت وعمان.
  - بالنسبة لنسبة التحويلات للصادرات السلعية، وهو مؤشر هام نظراً لأن الصادرات النفطية هي المتغير الرئيسي الذي ينعكس على كافة المؤشرات القومية لتلك الدول، فباستثناء ليبيا للسبب السابق ذكره فلم تتعدى تلك النسبة 15% في باقي الدول .
- من العرض السابق يلاحظ أن حجم التحويلات ، قد يبدوا كبيراً في صورته المطلقة، إلا أن مقارنته بالناتج أو الصادرات أو الاحتياطي من النقد الأجنبي، يتضح أن انعكاسه السلبي على الاقتصادات في الدول المستقبلة للعملة محدوداً

2- ارتفاع أعداد العمالة المهاجرة أدى إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات، إذ تحصل هذه العمالة

ومن برفقتهم على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة بشكل شبه مجاني أو بمقابل

رمزي، مما يؤدي إلى ارتفاع مقدار النفقات العامة وزيادة الضغط على الميزانية العامة لدول المجلس.

وهذا مردود عليه بأن زيادة الضغط على السلع والخدمات ليس عيباً في حد ذاته لكنه قد يكون عامل مساعد في زيادة حجم الأنشطة التجارية بتلك الدول مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي أما خدمات التعليم والصحة فهي مجانية لمن يعملون بالمصالح العامة لتلك الدول فقط وهي نسبة متدنية عند مقارنتها بالعمالة بالقطاع العام، كما إنها ليست مجانية تماماً حيث يقطع من العاملين بالحكومة مبالغ تأمينية مقابل تلك الخدمات.

3- الاضطرابات العمالية والإضراب عن العمل واحتلاق المشاكل وحرق الممتلكات الخاصة كما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث شارك أكثر من 8000 عامل في الإضرابات وشمل 17 موقع عمل في عام 2008 واستمر لمدة خمسة أيام متتالية، وفي قطر عام 2005 أضرب 600 عامل أجنبي عن العمل.

4- إعاقة برامج تنمية الموارد البشرية في ظل تزايد أعداد القوى العاملة الأجنبية مما يحد من تشغيل القوى العاملة الوطنية ويحد من فرص تطوير قدراتهم ومهاراتهم العملية وعدم الاهتمام بعملية التدريب والتأهيل.

وهذا ما لا اتفق معه حيث أن العمالة المدربة هي من العوامل التي ساهمت في الارتفاع بمستوى مهارة العمالة الوطنية من خلال الاحتكاك اليومي بالعمل.

ولكن أين يكمن الحل؟ هل يكمن في التخلّي عن الخطط التنموية التي كان لها دون شك أثر إيجابي كبير على كل شرائح المجتمع؟ لا أعتقد أنه يوجد جواب سهل لهذه الأسئلة، ولكن الأمر الذي يجب لتأكيد عله أن أي تخلّي عن العمالة الأجنبية يتم في ضوء دراسات دقيقة والتأكد من أن المواطنين يقبلون وقدرون على القيام بتلك الأعمال.

## الوصيات

1. وضع قاعدة بيانات المهاجرين والمغتربين الوطنيين في الخارج ، على ان تشمل قوائم بأسماء المهاجرين موزعة حسب الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وحسب دولة المهاجر وعناوين الإقامة بها للمساهمة في الاستفادة القصوى منهم في دول الإرسال.
2. إعادة النظر في التشريعات والقوانين واللوائح والإجراءات والنماذج التي تنظم شؤون ومصالح المهاجرين في مختلف المجالات بما تيسر الحصول على احتياجاتهم في الوطن الأم.

3. تعريف المهاجرين ب مجالات و فرص الاستثمار المتاحة في الوطن والقواعد والإجراءات والتيسيرات الممنوحة للمهاجرين للمساهمة في مشروعات الاستثمار الوطنية لخدمة الاقتصاد القومي و تحقيق التنمية
4. تشجيع المبادرات الوطنية في مجال التواصل مع الكفاءات الوطنية والعربية المهاجرة لتعزيز الإسقادة منها في جهود التنمية.
5. وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتنويع اقتصاد دول المجلس وتوسيع القاعدة الإنتاجية من أجل توفير عدد أكبر من فرص العمل للعماله المواطن.
6. إصدار قوانين تعنى بدعم العمالة الوطنية على أن تتم مراجعة هذه القوانين بشكل دوري تماشياً مع تطورات سوق العمل ومتطلبات القطاع الخاص، على أن تتضمن هذه القوانين تقديم إعانات ومساعدة لشركات القطاع الخاص من أجل تشجيعها على توظيف العمالة المحلية، وأن تتضمن دعماً حكومياً لتدريب العمالة الوطنية وتأهيلها بشكل جاد وحسب متطلبات سوق العمل.

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

1. الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون: محدداتها وأثارها الاقتصادية، 2010.
2. بطرس لبكي، قضايا أساسية حول الهجرة الدولية والتنمية : الجماعات العابرة للدول والتنمية، 2010.
3. جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي ، أعداد مختلفة.
4. جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، الهجرة الدولية والتنمية، القاهرة، 2014.
5. د. عدنان فرحان الجوارين، سياسات الهجرة وأثرها على بطالة المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2013.
6. د. مجدي عبد القادر إبراهيم، القضايا الأساسية للهجرة الدولية والتنمية في إقليم المشرق العربي، دول مجلس التعاون الخليجي، بيروت، 2010.
7. د. محمد الحشاني، التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المشرق العربي الأربع، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى آسيا، بيروت، 2010.

### المراجع باللغة الإنجليزية

- Trends in International Migrant Stock, 2013 : United Nation.
- UNCTAD, World investment report 2014.
- Martin Baldwin – Edwards, Labor Immigration and Labor Markets in the GCC countries: National Patterns and Trends, Kuwait Program in Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2011, p.9.